محاولة الانقلاب العسكري في تركيا ١٥ تموز ٢٠١٦

(الاسباب والنتائج)

د. حامد محمد طه السويداني

رئيس قسم الدراسات التاريخية والثقافية/ مركز الدراسات الإقليمية/جامعة الموصل

hamidalswidani@gmail.com

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/١/٩ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/٢/٢٥

مستخلص البحث

يعد موضوع الانقلاب العسكري في تركيا ١٥ تموز ٢٠١٦ حدثاً تاريخياً مهماً ومفاجأة لكثير من الباحثين والمختصين في الشأن التركي وذلك بسبب اعتقاد ساد بان الانقلابات العسكرية في تركيا قد ولت وذلك بسبب الاصلاحات الدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية وقد قسم البحث الى عدة محاور تناول المحور الاول تدخل الجيش في السياسة التركية، اما المحور الثاني فقد كان حزب العدالة والتنمية واصلاحاته العسكرية فيما ركز المحور الثالث على الانقلاب واسبابه ووقائعه ونتائجه واجراءات الحكومة التركية للتصدي للانقلابيين اما في الخلاصة فقد خرج البحث باستنتاجات مهمة منها ان التدخل العسكري في تركيا هو سمة بارزة في الحياة السياسية التركية. وستظل هذه الظاهرة لحين تطبيق الديمقراطية بشكلها الحقيقي.

الكلمات المفتاحية: الانقلاب العسكري، الانقلاب في تركيا، تركيا، محاولة الانقلاب.

Military Coup Attempt in Turkey in July 15, 2016: Causes and results

Dr. Hamid M. Taha Alswidani
Head of Historical and Cultural Studies Department
Regional Studies Center/ University of Mosul

Abstract

The Military coup attempt in Turkey in July, 15, 2016 is considered an important historical event for most researchers in Turkish affairs saying that military coups in Turkey have gone forever due to the constitutional reforms done by the AKP. The paper is divided into three sections. The first is talking about army's intervention in Turkish policy. The second is about military reforms. The third is about the coup itself, its causes and results. At the end, this paper comes out with important conclusions, one of them is that the military intervention in Turkey is a significant feature in Turkish political life and this feature will stay till democracy will be applied with its real form.

Keywords: Military coup, Coup in Turkey, Turkey, Attempt of coup.

المقدمـة

يحفظ الشعب التركي مقولة لأكثر السلاطين العثمانيين عظمة يقول فيها ((الدولـة أعظـم مـا يملكـه الشـعب ولحظـة صـحة أعظـم مـا يملكـه الإنسان)) أي ان الدولة معيار صحة الشعب وراحته وسلامته، فإذا كانت الدولة قوية فان الشعب قوي لأن الدولة تستمد قوتها من شعبها.

تعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشل الذي حدث في ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦ في تركيا ذات أهمية وذلك لأنه جاء في وقت كانت الجمهورية التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية في أوج قوتها فأردوغان كرئيس للوزراء (٢٠٠٣-٢٠١٥) ورئيس للجمهورية (٢٠١٥-) مدة حكمه حقق نجاحات هائلة في الحياة السياسية وخاصة في المجال الاقتصادي فقد تم القضاء على ديون تركيا الخارجية وأصبحت تركيا من الدول المتقدمة في المجال الاقتصادي فضلاً عن الإصلاحات الدستورية التي جرت مؤخراً. هنا يثار تساؤل لماذا جاءت محاولة الانقلاب هذه ومن كان يقف وراءها وقد قمنا بدراسة الموضوع وقد قسم البحث إلى ثلاث محاور تحدث المحور الأول عن تدخل الجيش في السياسة التركية مسلطاً الضوء على الانقلابات العسكرية السابقة (١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨٠-١٩٩٧) أسبابها ونتائجها وهل تعارضت مع الديمقراطية التركية؟ في حين تناول المحور الثاني حزب العدالة والتنمية وإصلاحاته في المجال العسكري مبيناً دور الحزب في تقليص سلطة المؤسسة العسكرية، أما المحور الثالث فقد تحدث عن محاولة الانقلاب العسكري الفاشل ووقائعه وأسبابه وفشله ونتائجه وإجراءات الحكومة التركية ضد المؤيدين والمتورطين في الانقلاب.

وقد خرج البحث بمجموعة من الاستنتاجات المهمة والتي حللت هذه الظاهرة في دولة تعد نفسها مؤهلة للدخول في الاتحاد الأوربي وقد استخدمنا العديد من المصادر المباشرة وكان أبرزها كتاب (الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي) وهو كتاب مهم ووثائقي يؤرخ إحداثيات وتفاصيل محاولة الانقلاب لحظة بلحظة لاسيما وان مؤلفه محمد زاهد گول كان جزءاً من الحدث وكاد يفقد حياته في هذه المحاولة الانقلابية.

المحور الأول/ تدخل الجيش في السياسة التركية (نظرة تمهيدية)

ظهرت القوة العسكرية كأداة أساسية من أدوات الحكم منذ قرون طويلة، قد يصعب تحديد بداياتها فمنذ بدأت الجماعات البشرية الأولى في محاولة تنظيم شؤونها وإقامة نوع من العلاقات المنظمة بين أفرادها ومنذ لجأت إلى قبول فكرة السلطة في إدارة شؤون الجماعة كانت القوة المسلحة إحدى الأدوات الرئيسة لفرض النظام والسلطة في وقت لم يكن فيه من اليسير إدارة جماعة بدائية من خلال الاحترام التلقائي للعادات الاجتماعية والدينية، كما ان القوة المسلحة كانت الوسيلة الوحيدة الممكنة للدفاع عن كيان الجماعة في مواجهة الجماعات الأخرى المتصارعة معها، وقد زادت أهمية القوة المسلحة بتزايد الصراع بين الجماعات البشرية الأولى، ومن ثم نشأت الإمبراطوريات القديمة التي عرفها التاريخ مثل الإمبراطورية المصرية القديمة والإمبراطورية الصينية والفارسية والرومانية والبيزنطية والهندية القديمة مثل دولة المغول والإمبراطوريات الإسلامية مثل العباسية والفاطمية والأموية والعثمانية والفارسية إذ قامت الجيوش فيها دوراً هاماً في تحديد سياسة الدولة باعتبار ان تلك السياسة كانت تدور حول محور أساس هو الغزو والتوسع والحفاظ على الأقاليم تحت سيادة الدولة[١].

وكان العثمانيون منذ نشأتهم الأولى يتميزون بطابع عسكري لأن مجتمعهم القبلي كان في حرب دائمة بل ان حركتهم باتجاه الغرب ترجع إلى تلك الطبيعة بوصفهم جماعات قبلية سكنت أواسط آسيا الصغرى منذ القرن السادس الميلادي برزت نزعتها العسكرية بحكم الظروف الصعبة المحيطة بها ثم تطورت أساليب العمل العسكري بمضي الزمن وأصبح لها تقاليد عسكرية راسخة أسهمت في بناء دول كبرى واستطاعت هذه الدولة في أقل من قرنين ان تمد بفضل مؤسستها العسكرية نفوذها شرقاً وغرباً وتحاصر فينا مرتين في سنة ١٥٣٩ و١٦٨٣ باسطة لواء الإسلام على معظم ما يعرف الآن بدول أوربا الشرقية واليونان وجزر البحر المتوسط وأجزاء من إيطاليا والنمسا كما خضعت لسيطرتها الأرض الممتدة من شمال القفقاس شمالاً حتى الصحراء الأفريقية جنوباً وحدود المغرب الأقصى غرباً ومن الشرق بلاد فارس والعراق شاغلة مساحة ممتدة من الأرض قدرت بأكثر من (عشرة ملايين) ميل مربع[٢].

لقد كان أهم مظاهر التراث العثماني أنه لم يكن هناك تمييز بين الجيش والدولة فالقوة العسكرية في النظام العثماني كانت ركيزة الدولة وكان السلطان وكبار موظفي الإدارة المركزية ورجال الجيش والموظفون من أبناء الدوشرمة[*] والعلماء يشكلون ما عرف في المصطلح العثماني باسم الهيئة الحاكمة التي أطلق عليها اسم (العسكريين) أو (أهل السيف) بالرغم من أنها كانت تضم (الصفوة المدنية) وكان أعضاء الطبقة الحاكمة من ال عثمان يعرفون أيضاً باسم (العسكريين) لأن طبيعة مهامهم كانت خلال القرن الأول من تاريخ الإمبراطورية عسكرية بالضرورة[٣]، بيد الانكشارية[**] (الجيش العثماني) تحولوا إلى جيش بريتوري مع نهاية القرن الخامس عشر ولجأوا إلى التدخل في السياسة حين خلعوا بايزيد الثاني وولوا السلطان سليم الأول ثم ثاروا مرة أخرى في أوائل عهد سليمان القانوني وحين توفي أجبروا

سليم الثاني على الاغداق عليهم حين ارتقاءه العرش، كما تمرد الانكشارية في عهد في عهد عثمان الثاني ١٦٢٢ ومصطفى الثالث ١٦٢٣ وإبراهيم ١٦٤٨ وأحمد الأول ١٧٣٠ ثم تمردوا على سليم الثالث ١٨٠٧ مما أضطره إلى الاهتمام بكبح جماع الانكشارية وإنشاء فرقة جديدة أطلق عليها (النظام الجديد) وتلقت تدريبها على النمط الأوربي الحديث إلا ان الانكشارية قتلوه عام ١٨٠٨ حتى قضى عليهم محمود الثاني عام ١٨٢٦ الذي أنشأ جيشاً جديداً أصبح (جيش الدولة)[٤].

غير أن الجيش الجديد مع دخول عصر التنظيمات في نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر سيصبح حامل وأداة (التغريب والتحديث) وصاحب نزعة بريتورية في مواجهة السلطان فإصلاح التعليم بدأ تحديدا في الجيش وأبدى خريجوا المدارس العسكرية المدنية توجها نحو النموذج الغربي والمنحى الإصلاحي لإنقاذ دولتهم (الإمبراطورية المتساقطة) واعتبروا أنفسهم (حراس التنوير) وأنهم ملزمون بإصلاحات سياسية إلى جانب التحديث العسكري، وصعدت هذه التطورات إلى السطح مع خلع السلطان عبد العزيز عام ١٨٧٦ وحركة المطالبة بالدستور، وهناك من يعتبرون ان ما حدث عام ١٨٧٦ هو "انقلاب" وان من قاموا به كانوا مصدر الهام مهم لمن تبعوه ومصدر شرعية لتدخلات العسكريين اللاحقة، ولما علق السلطان عبد الحميد الثاني العمل بالدستور بدأ الضباط العسكريون العمل لخلع السلطان وإعادة الحياة الدستورية وكونوا جمعية سرية عرفت باسم لجنة الاتحاد والترقي عام ١٨٨٩ وقد ضمت الجمعية ضباطاً قاموا بأدوارٍ حاكمة في تاريخ تركيا المعاصر مثل أنور باشا وجمال باشا ومصطفى كمال أتاتورك[٥]، إذ تعد تركيا إحدى الدول التي برزت فيها الأداة العسكرية قوة سياسية على المسرح السياسي منذ قرون طويلة ولما كان دور المؤسسة العسكرية التركية قد اتخذ طابع الاستمرارية ابتداءاً من الانقلاب العسكري

عام ١٩٠٨ الذي كان امتداداً لمرحلة طويلة من التدخل العسكري في سياسة الدولة التي كان يحكمها نظام عسكري ولبداية سلسلة من التدخلات العسكرية تمثلت في الأعوام ١٩١٩-١٩٢٣-١٩٦٠-١٩٧١-١٩٨٠-١٩٩٧ وهنا لابد من تحليل العوامل التي أدت إلى بروز ظاهرة التدخل العسكري في الحياة السياسية لتركيا ومنها:

١- العامل التاريخي: ويرتبط هذا العامل بالدور التاريخي الذي قام به الجيش العثماني في بناء إمبراطورية واسعة ونمو المؤسسة العسكرية خلال عمليات التطوير والإصلاح العسكري، ويصف المؤرخ Bahrampour الأتراك بأنهم (أمة عسكرية تقليدية قدموا من أواسط آسيا على ظهر جواد).

٢- العامل الاجتماعي: ويعد هذا العامل من العوامل المهمة التي ساعدت على ظهور الجيش التركي بوصفه أداة من أدوات التأثير في الحياة السياسية والمقصود بالوضع الاجتماعي للجيش هو مركز الجيش ومكانته في التكوين الاجتماعي للدولة بما يحويه من أبعاد مختلفة تتعلق بالبيئة الأصلية لأفراد الجيش سواء الاجتماعية أو الثقافية أو البيئة المكتسبة نتيجة العمل في المجال العسكري ويتفاعل كلا العاملين ويتشكل في النهاية القطاع الاجتماعي الذي ينتمي إليه العسكريون في أي مجتمع(٦).

وفي وسع المراقب للشأن التركي ان يتبين الجذور الثقافية والاجتماعية لتعاظم مكانة الجيش في تركيا إذ ان الثقافة التركية تحث على الاحترام الشديد للعسكر والمبالغة في تقديرهم لحد النظر إلى جنرالات الجيش بوصفهم غزاة فاتحين لصناعة مجد تركيا على مدار التاريخ إلى الحد الذي يحرص غالبية الآباء الأتراك على مداعبة أطفالهم متمنين لهم ان يصبحوا (باشوات) وهم يقصدون جنرالات في الجيش التركي(٧)، وتعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى المؤسسات في الدولة التركية وأكثرها تنظيما ان

لم تكن بالفعل (سلطة عليا تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الهيئات المنتخبة) وتستمد هذه المؤسسة أهميتها من:

١. التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضح رؤيتها بشأن دورها والأهداف العليا للدولة وفي هذا الخصوص تصبح هذه المؤسسة أشبه بـ(المؤسسة البابوية) من حيث اختيار وافراز وانتقاء العناصر القيادية والتجدد من داخلها وليس من خارجها إذ أنها تضع الترشيحات لتولي المناصب القيادية فيها ولا يستطيع رئيس الجمهورية الاختيار من خارج هذه الترشيحات كما ان لمعظم القيادات العسكرية التركية رؤية إستراتيجية واضحة للوطن التركي.

٢.قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية التركية بموجب الدستور التركي لعام ١٩٨٢.

٣.ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة العسكرية التركية وبحيث انها تأتي وفقاً لهذا المعيار في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين دول حلف شمال الأطلسي[٨].

ويشكل الدعم الغربي وخصوصاً الأمريكي أحد أبرز مصادر قوة ونفوذ الجيش سياسياً فباعتماد تركيا على التعددية الحزبية وإجرائها أول انتخابات ديمقراطية عام ١٩٥٠ اكتسبت علاقاتها مع الغرب أبعاداً جديدة ومهمة ولاسيما بعد ان صارت عضواً في حلف شمال الأطلسي وعنصراً أساسياً في الحرب الباردة ضد المعسكر الشرقي (الاشتراكي) بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق حيث أسهم ذلك في دعم دور العسكر في الحياة السياسية بعد ان نظرت الولايات المتحدة الأمريكية وعواصم الناتو إلى تركيا كحليف استراتيجي كما حظي العسكريون الأتراك الذي اثبتوا بدورهم في العديد من المناسبات وفائهم لأمريكا بمساندة واضحة من الأمريكان الذين جنحوا لتأييد جميع الانقلابات العسكرية التي شهدتها تركيا وبرعوا في التماس الاعذار

لمدبريها وإبداء التفهم لمقاصدهم وتمثل (رئاسة هيئة الأركان العامة للجيش) المصدر الأول للقوة في المؤسسة العسكرية التركية وهي تتمتع بوضع خاص في الدستور التركي، وتقوم المؤسسة العسكرية التركية بعملية تطهير واسعة سنوية ضد الضباط ذي الاتجاه الديني حيث تقوم بإخراجهم دون تقديمهم لمحاكمة عسكرية أو استماع أي دفاع منهم[٩]، وقد نجحت الدبلوماسية التركية بعد الحرب العالمية الثاني في التقرب من الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وذلك عن طريق مبدأ ترومان ومشروع مارشال وبالنتيجة أبرمت مجموعة من الاتفاقيات الثنائية التي استطاعت تركيا عن طريقها الحصول على معونات اقتصادية وعسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية ومما أدى إلى انضمام تركيا للمجلس الأوربي في عام ١٩٤٩ واشتراكها بالحرب الكورية ١٩٥٠ وحصولها على العضوية الكاملة لحلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ كل ذلك أدى إلى تغير النظرة إلى دور الجيش التركي واتساع أفق الإستراتيجية التركية نتيجة ارتباطها بنظام الدفاع الغربي خاصة وان مقر قيادة حلف شمال الأطلسي يقع في أراضيها في إقليم أزمير[١٠].

لقد بلغت المساعدات الأمريكية في أدنى مراحلها ١٨% من مجموع الميزانية العسكرية لعام ١٩٥٠ وقد ارتفعت إلى ٦١% عام ١٩٥٨ وبحلول عام ١٩٥٩ كان مقدار ما أنفق على المساعدات العسكرية حوالي مليوني دولار أمريكي، وبشكل عام بلغت المساعدات الأمريكية العسكرية من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٧٣ حوالي ستة مليار دولار[١١].

لقد كانت القوات المسلحة التركية عاملاً أساسياً في السياسة التركية طيلة القرن العشرين وفي هذا الصدد لابد من الإشارة الى ما كتبه أ.س.ان فيشر عام ١٩٦٣ قائلاً: "لو توغلنا في التاريخ التركي وصولاً لأي نقطة يقع علينا اختيارها لوجدنا ان أكثر قادة المجتمع التركي شهرة هم القادة

العسكريون"[١٢]، وهكذا تأسست الجمهورية التركية في كنف ثورة عسكرية قادها أتاتورك ورفاقه رسخت بعد ذلك لمبدأ (الانقلابية) كوسيلة لبناء الجمهورية الوليدة والحفاظ عليها وجعلته أحد المبادئ الأساسية الستة للدستور التركي الذي عهد به أتاتورك قبيل وفاته بعام واحد أي عام ١٩٣٧ إلى الجيش التركي الذي أعتبره باني تركيا الحديثة وقائد ثورتها ومنذ ذلك الحين اعتبر الجيش التركي نفسه حامي حمى الجمهورية التركية والأمين المؤتمن على مبادئها الستة وكان السند القانوني والدستوري المتمثل في طريقته الخاصة في تفسير الدساتير ذريعته في كل انقلاب عسكري قام به، كما حرص الجيش بعد كل انقلاب عسكري على ان لا يترك السلطة للمدنيين الا بعد سن دستور جديد أو تعديل بعض مواد الدستور القائم على نحو يرسخ لنفوذ المؤسسة العسكرية التركية[١٣]، وقد اتخذ تدخل الجيش في السياسة التركية أشكالاً متعددة أبرزها كونه إحدى مؤسسات السياسة العامة (مدخلاتها ومحدداتها) وهذا أمر واضح بالنسبة لأي دولة من الدول وكونه إحدى مؤسساتها التنفيذية (مخرجاتها وآثارها) سواء في الحرب والنزعات العسكرية أو في الأمن الداخلي ولكن التدخل الأبرز والأكثر تكثيفاً وتعبيراً هو الاستيلاء المباشر على الحكم من خلال انقلاب عسكري والاستمرار في السلطة بدلاً من إعادة تسليمها للمدنيين، ولكن المؤسسة العسكرية التركية لا ترغب إلى الوصول إلى الحكم المباشر أو (صنع دكتاتورية عسكرية) فقد جرت العادة ان يعيد العسكر الحكم إلى المدنيين بعد ان يعيد ترتيب النظام السياسي والدستوري[١٤]، والانقلابات العسكرية هي استمرار لدور الجيش في السياسة وهي استخدام العنف المادي (أو التهديدية) لوضع حد للسلطة السياسية أو لحالة من حالاتها وهي الوسيلة العسكرية لإعادة بناء السلطة أو تغيرها وعليه فثمة انقلابات عسكرية تستخدم القوة العسكرية المباشرة، أو انقلابات غير عنيفة تعرف بـ(انقلاب الفيتو) أو (الانقلاب الأبيض) ويتمثل

بتوجيه انذار أو مذكرة للسياسيين في السلطة تطلب منهم القيام بمجموعة من الإجراءات أو التنحي ليقوم الجيش بتولي السلطة أو بترتيب تشكيلة سياسية بديلة، وانقلابات غير مباشرة أو (ناعمة) soft coup تتمثل بالضغوط السياسية والاعلامية وغيرها لتغيير النظام السياسي واستبداله بنظام آخر بوسائل سياسية غير عنيفة وقد حدثت كل أشكال الانقلاب المذكورة في التاريخ التركي المعاصر[١٥]، وتفسر المؤسسة العسكرية والنظام العلماني الانقلابات العسكرية بأنها ذات استجابة طبيعية لإرادة الأمة في التقدم نحو الأمام وهذه قراءة تفسيرية لكلام مصطفى كمال حول دور الجيش في السياسة وينسحب ذلك على التدخلات العسكرية المباشرة في الأعوام ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠ والتدخلات غير المباشرة ١٩٩٧ وقد كانت الانقلابات العسكرية المباشرة استجابة للتوتر السياسي والاضطراب وأعمال العنف والفوضى في البلاد والتي لم تكن السياسات الأمنية واعلان الأحكام العرفية قادرة على ضبطها[١٦] وفي هذا المجال تعد تركيا أنموذجاً للدول التي يقوم فيها الجيش بدور رئيس في الحياة السياسية[١٧]، وقبل استعراض الانقلابات العسكرية السابقة في تركيا لابد لنا من تسليط الضوء على القدرات العسكرية التركية.

يزيد عدد الأشخاص الموائمين للخدمة العسكرية في تركيا على (١٢) مليوناً وعدد من يدخل التجنيد أكثر من (٦٨٠) ألفاً كل عام ويتوزع حوالي (٥١٥١٠٠) شخصاً يؤدون الخدمة العسكرية على صفوف القوات المسلحة بين (٤٠٢٠٠٠) للقوات البرية و(٦٠١١٠) للقوات الجوية و(٥٣٠٠٠) للقوات البحرية ويمكن للجيش ان يجند (٣٧٨٧٠٠) من المواطنين المؤهلين للأعمال العسكرية عند الضرورة، ولدى الأتراك (٣٦-٤٠ ألفاً) من الجنود في قبرص التركية وحوالي (٣٠٠٠) جندياً يعملون في إطار عمليات الأمم المتحدة (وحلف شمال الأطلسي) لحفظ السلام في أفغانستان وصربيا

والجبل الأسود والجيش التركي هو الثاني من حيث العدد في حلف شمال الأطلسي (الناتو) بعد الجيش الأمريكي[١٨]، وتهتم المؤسسة العسكرية التركية بمراجعة السياسات الأمنية والدفاعية المتعلقة بالتجنيد والتسليح وفي هذا السياق أعلنت القيادة العسكرية عن التخلي عن أربع فرق عسكرية كانت متمركزة أساساً في مناطق الحدود مع اليونان وأرمينيا وإيران كما شرعت المؤسسة العسكرية في إعادة هيكلة وتنظيم القوات المسلحة وأعلنت عام ١٩٩٦ عن خطط طموحه لزيادة القدرات العسكرية للجيش وبموجبها ستحاول تزويد القوة الجوية بـ(٦٤٠) طائرة مقاتلة و(٧٥٠) طائرة عمودية و(١٤) سفينة حربية وذلك حتى عام ٢٠٢٦ وكذلك ينظر الملاحق ١، ٢، ٣ حول الأسلحة الرئيسة لدى الجيش التركي[١٩].

ولقد اهتمت تركيا بتطوير ترسانتها العسكرية وكانت طرفاً في عدة أحلاف عسكرية وما زالت في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وذات علاقات استراتيجية مع إسرائيل وقد أنفقت ما قيمة (٧) مليارات دولار على شراء أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات ١٩٨٢-١٩٩٤ فضلاً عن ما توفره قواعد الناتو من تسهيلات وإمكانيات وتشير مصادر تركية ان تركيا تأمل ان تصبح دولة نووية عام ٢٠٢٠ وان الجيش التركي يحتاج إلى إنفاق (١٥٠) مليار دولار خلال الثلاثين سنة القادمة.

وبين آونة وأخرى تقوم المؤسسات الغربية وخصوصاً الأمريكية بنشر سيناريوهات عن حروب مقبلة سوف يخوضها الجيش التركي ضد جيرانه وهو ما يعزز الاندفاع نحو المزيد من التسليح من خلال تنامي النزعة الإمبراطورية لدى النخب التركية فقد كان الرئيس الراحل (توركوت اوزال Turgut Ozal) يرى ان هناك "أعمالا كثيرة ينتظر من تركيا انجازها من بحر الادرياتيك إلى سور الصين مشدداً على ان لا تضيع الفرصة النادرة التي تلوح لأول مرة منذ ألف سنة، وإذا أردنا ان نكون دولة عظمى

في القرن الحادي والعشرين فيجب علينا ان نستغل هذه الفرصة" وإذا كانت (العثمنة) سياسة رسمية لتركيا وليس لاوزال وحده فان الطريق الموصل إليها يمر عبر (حل الخلافات الزمنية بين تركيا والدول المجاورة) [٢٠]، كما ذهبت تركيا بعيداً في طموحاتها إذ يهتم الأتراك بامتلاك قدرات نووية، فبعد حدوث التغييرات في الاتحاد السوفيتي السابق ومنظومة الدول الاشتراكية صرح المسؤولون الأتراك بأنهم يراقبون عن كثب ما يجري "فبلادنا دولة ذات حدود مع الاتحاد السوفيتي والأمر المهم هو العمل على منع الأوضاع التي من شأنها التأثير في الأمن القومي التركي وسرعان ما بدأت الأخبار عن تغير وجهة نظر الأتراك إزاء الأعباء النووية ونشرت جريدة كاثيميرني Kathimerini اليونانية الناطقة بالانكليزية بعددها الصادر ٢٩ كانون الأول / نوفمبر ١٩٩١ من ان الحكومة اليونانية قلقة من أخبار تؤكد بأن تركيا تروم الحصول على رؤوس نووية وتعمل جاهدة للحصول عليها من جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية التي كانت تحت نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق[٢١] وبعد سنوات أشارت جريدة الحياة التي تصدر في لندن بعددها الصادر ١١ أيار / مايو ١٩٩٨ إلى ان منظمة السلام الأخضر تتحرك منذ ثماني سنوات لمنع تركيا من إقامة مفاعل نووي في خليج اكويو Akkuyu جنوب تركيا وهو ضمن عشرة مفاعل تنوي تركيا بناءها بحلول ٢٠٢٠[٢٢]، وفي نهاية هذا المحور لابد لنا ان نستعرض وباختصار الانقلابات العسكرية في تركيا ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧.

أولاً: انقلاب ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٠

في صباح يوم ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٠ عرفت الجمهورية التركية ولأول مرة في تاريخها المعاصر أول انقلاب عسكري وكان هذا الانقلاب صدمة كبيرة للكثيرين من الناس في تركيا ومنعطفاً خطيراً في الحياة السياسية الداخلية في تركيا[٢٣] فقد كان هؤلاء الضباط الذين قاموا بهذا

الانقلاب يشكلون امتداداً ايديولويجياً مباشراً لجمعية الاتحاد والترقي، وقد استقر في ذهن هؤلاء الضباط قناعة ان الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس (١٩٥٠-١٩٦٠) كان مذنبا وخائناً للمثل العليا للكمالية وبعد نجاح الانقلاب تم تشكيل لجنة الوحدة الوطنية NUC التي ضمت الضباط الثمانية والثلاثين الذين نفذوا الانقلاب (٥) منهم برتبة جنرال و(١٥) برتبة كولونيل و(١٢) برتبة مقدم و(٦) برتبة نقيب وكان أبرز زعماء الانقلاب هم الجنرال جمال كورسيل رئيس الأركان والجنرال جمال ماذان اوغلو والكولونيل القومي الب ارسلان توركيش أمين سر مجلس قيادة الثورة[٢٤].

ولقد حقق انقلاب ١٩٦٠ أهدافه حيث قامت إدارة الانقلاب باعلان الاحكام العرفية وتصفية زعماء الحزب الديمقراطي واعدام ثلاثة منهم وعلى رأسهم رئيس الوزراء عدنان مندريس وتصفية الموالين للحزب الديمقراطي داخل الجيش، كما قامت بحركة تصفية واقالة لعدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، وكان دستور عام ١٩٦١ الذي أعدته إدارة الانقلاب بديلاً عن دستور ١٩٢٣ يمثل النجاح الأبرز لإدارة الانقلاب حيث استعاد العسكريون سطوتهم ونفوذهم داخل الحياة السياسية عبر عدد من المواد الدستورية الجديدة، وبعد دستور ١٩٦١ نشأت في تركيا معارضة قوية خاصة من قبل التيارين اليميني واليساري، وانتشرت في تلك المدة السجالات الفكرية والمسلحة وظهور أحداث العنف[٢٥].

ثانياً: انقلاب ١٢ آذار / مارس ١٩٧١ (انقلاب المذكرة)

تعد حقبة السبعينات من اخطر الفترات في تاريخ تركيا المعاصر إذ توصف بأنها فترة الاضطراب السياسي إلى جانب ذلك فقد شهدت تلك المدة سيطرة الجيش على الحكم مرتين ١٩٧١، ١٩٨٠ في غضون أقل من (١٠) سنوات[٢٦]، ان الانقلاب العسكري ١٢ آذار / مارس ١٩٧١ جاء استجابة للتأزم في الحياة السياسية وفشل الحكومات المدنية في إيجاد حلول للمشكلات المستعصية في تركيا وخاصة التحدي الذي شعرت به الطبقة السياسية والمؤسسة العسكرية من تزايد الفعالية السياسية لليسار الشيوعي في البلاد[٢٧] وإزاء الأوضاع المتدهورة التي مرت بها تركيا وأوشكت على الحرب الأهلية عقد مجلس الأمن القومي التركي برئاسة ممدوح طاغماق رئيس الأركان العامة وجودت صوناي رئيس الجمهورية الأسبق اجتماعين في كانون الثاني / يناير وشباط / فبراير ١٩٧١ للبحث عن الأساليب المناسبة للحفاظ على وحدة البلاد، وكذلك استدعاء المجلس الأعلى للاجتماع في آذار/ مارس ١٩٧١ برئاسة ممدوح طاغماق وحضره عن القيادات العسكرية قادة الوحدات العسكرية من مختلف البلاد وكان عددهم (٢٠٠) شخصاً وناقشت الجلسة أوضاع البلاد واستأنف الاجتماع في اليوم التالي ليسفر عن مذكرة تم إعلانها عبر الإذاعة[٢٨].

وترجع أسباب انقلاب ١٢ آذار / مارس ١٩٧١ (انقلاب المذكرة) إلى جملة من الأسباب:-

١- تفاقم أعمال العنف والإرهاب والخطف والاغتيالات شملت الأجانب في تركيا.

٢- تدهور الأوضاع الاقتصادية وهبوط الليرة التركية وارتفاع الأسعار بنسبة ٧٠%.

٣- ضعف الحكومة[٢٩].

جاء الانقلاب العسكري (انقلاب المذكرة) ليتدخل في الشؤون السياسية التركية بعد قيام قادة الجيش التركي الأربعة بتوجه إنذار إلى رئيس الجمهورية جودت صوناي وحكومة سليمان ديمرئل لوضع حد للفوضى السياسية في البلاد[٣٠].

ثالثاً: انقلاب ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠

هيمن على عقد السبعينات مناخ سياسي عام كانت أبرز سماته خلافات وانشقاقات حزبية طاحنة أودت باستقرار تركيا سياسياً واجتماعياً واقتصادياً فانتشرت أعمال العنف والإرهاب بين نشطاء الفكر اليساري ثم امتدت إلى المجموعات اليمينية والقومية[٣١] وباقتراب يوم العمال في ١ أيار / مايو ١٩٧٩ فرض آمروا الأحكام العرفية منع جميع الاجتماعات والتظاهرات والمسيرات في استانبول كما أمرت الحكومة التركية الجيش بالتدخل وتوقيف جميع أعضاء القيادة للاتحاد العمالي، وعلى أثر ذلك توترت العلاقة بين بولند اجويد والقوات المسلحة التركية وخاصة مع الجنرال (نجدت اوروغ) قائد الأحكام العرفية وكذلك فيالق الجيش الأولى التركية وسبب هذا التوتر يعود إلى تأييد اجويد لطلب العمال على القيام بحشد جماهيري بمناسبة الأول من أيار / مايو ولم يوافق الجيش لان الأحكام العرفية سارية المفعول[٣٢]، وكانت تركيا بحاجة ماسة للغاية إلى عملية انقاذ وتغيير بسبب المشاكل والفوضى وانتشارها في تركيا إلى الحد الذي أصاب الحكومة التركية العجز عن حلها وإزاء ذلك وجدت الذريعة للتدخل العسكري[٣٣] وفي ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ قاد الجنرال كنعان ايفرن رئيس الأركان العامة للجيش التركي انقلاباً عسكرياً أعلنت فيه الأحكام العرفية واعتقلت زعماء الأحزاب السياسية وحظر النشاط السياسي[٣٤]، وطبقاً لما جاء في البيان العسكري الذي اذيع في الساعة

(٦) صباحاً فان أسباب التدخل العسكري كانت كالآتي (ان الدولة وأجهزتها الرئيسة كانت عاجزة عن العمل وان الهيكل الدستوري كان مليئاً بالتناقضات وان الأحزاب السياسية كانت متطرفة في مواقفها وتفتقر إلى الاجماع الضروري لمعالجة مشاكل البلاد). وقد ذكر الجنرال كنعان ايفرن في البيان رقم ١ أيضاً ان القوات المسلحة التركية اضطرت إلى انتزاع السلطة بهدف حماية وحدة البلاد والأمة وضمان أمن الناس وممتلكاتهم وسعادتهم ورخائهم ولضمان تطبيق القانون واستعادة سيادة الدولة[٣٥].

وتتجلى معالم النفوذ العسكري كالآتي:

١- تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات داخل عدد كبير من مجالس إدارات مؤسسات الدولة مثل المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون.

٢- توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية.

٣- تعديل سلطات مجلس الأمن القومي التركي.

٤- أما أبرز انجازات دستور ١٩٨٢ الذي وضعه الانقلابيون هو في مجال النفوذ العسكري داخل الحياة السياسية[٣٦].

رابعاً: انقلاب عام ١٩٩٧ (الانقلاب الأبيض)

تظافرت تداعيات رد الفعل على الانقلاب العسكري مع تنامي الحالة الإسلامية في تركيا ولاسيما بعد أعقاب نجاح الثورة الإسلامية في إيران ليؤديا إلى نجاح حزب الرفاه في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ ثم في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥ ومع تشكل حكومة (الرفاه – الطريق القويم) الائتلافية وتولي نجم الدين أربكان رئاسة الوزراء أخذت المؤسسة العسكرية تتابع بدقة أداء هذه الحكومة وتتشرف مقاصدها البعيدة حيث اعتبرت التطور الحادث في نمو الإسلام السياسي متمثلاً في حزب الرفاه

مؤشراً على وجود خطر متزايد على مبادئ الجمهورية الاتاتوركية ونظامها العلماني فقامت رئاسة الأركان العامة بتشكيل وحدة خاصة داخل مركزها لمتابعة هذه التطورات وأطلق على هذه الوحدة (مجموعة العمل الغربية) [٣٧]، وقد تمكنت الأوساط العثمانية بما فيها المؤسسة العسكرية من الإطاحة بحكومة (اربكان – تشيلر) التي قادت حملة كبيرة ضدها من خلال التلويح بانقلاب عسكري[٣٨].

أعلن العسكر والمجلس الأعلى للتعليم العالي الحرب على (الحجاب) (وعلى المعلمين الذين قبلوا طالبات محجبات) وعلى مدارس اعداد الائمة والخطباء "أظهرت" الدبابات غضبها في مدينة سنجان بالقرب من انقرة ٤ شباط / فبراير ١٩٩٧ وأعطى الجيش الذي صعد القمع تدريجياً أثناء الاجتماع الشهري لمجلس الأمن القومي التركي في ٢٨ شباط / فبراير انذارا لحكومة اربكان ينذرها فيه باستئصال كل مظهر من مظاهر نشاط الإسلاميين في تركيا وتوقيفها بطريقة مختلفة كان المقصود حسب الجنرال المتقاعد (أيرول اوزكاسناك) قوله (انقلاب ما بعد الحداثي) مختلفا عن الانقلاب الكلاسيكي وسقطت الحكومة في حزيران / يونيو ١٩٩٧[٣٩]، وقد عرض قادة الأركان في ٢٨ شباط / فبراير ١٩٩٧ على مجلس الأمن القومي ١٨ إجراءاً قاسياً يجب على الحكومة ان تطبقها وتضمنت: منع أي دعوات مؤيد لتطبيق الشريعة الإسلامية، وإحياء المادة ١٦٣ من قانون العقوبات التي تنص على تجريم أي نشاط سياسي بدافع ديني، واغلاق مدارس القرآن الكريم.... الخ[٤٠].

المحور الثاني/ حزب العدالة والتنمية وإصلاحاته العسكرية

أولا: حزب العدالة والتنمية (النشأة والأهداف)

ان التعريف بأي حزب من الأحزاب السياسية يسبقه التعريف بالمؤسسين لهذا الحزب لكون الحزب عندئذ ما هو إلا مرآة لأفكارهم وتوجهاتهم الحزبية والسياسية ومن ثم التعريف بانطلاقه والسلوك الذي أتبعه المؤسسون حتى وصلوا إلى أهدافهم ومن ثم يقتضي الأمر عندها الوقوف على أهداف هذا الحزب، ويعد رجب طيب أردوغان وعبدالله غول أهم شخصيتين من المؤسسين والمتصدرين للعمل الحزبي(٤١).

وبعد حظر حزب الرفاه عام ١٩٩٨ أعاد الأخير تنظيم نفسه سريعاً تحت اسم حزب الفضيلة لكن الفضيلة تعرض للحظر أيضاً في عام ٢٠٠١ وأثار الحظر الجديد انشقاقاً في صفوف الحركة الإسلامية بين حزب السعادة الذي يضم مجموعة محافظة ومتمسكة بتوجهات وشعارات قديمة ومن جهة أخرى قدم حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان وعبدالله كول منذ انطلاقته صورة حزب ديمقراطي محافظ يتمسك بمرجعيته الدينية لكنه لا يبحث للانفصال عن حركة الرأسمالية وهو يستند إلى قاعدة انتخابية غير متجانسة سبق وأوصلت حزب الوطن الأم إلى السلطة عام ١٩٨٣، ان حزب العدالة والتنمية وهو حزب سياسي تركي يصف نفسه بأنه حزب محافظ معتدل غير معاد للغرب يتبنى رأسمالية السوق يسعى لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي وهو حزب ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي لكنه ينفي ان يكون حزباً إسلاميا ويحرص ان لا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية انه حزب يحافظ ويصنفه البعض على انه يمثل تيار

(الإسلام المعتدل) [٤٢]، وتم الإعلان عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في ١٤آب / أغسطس عام ٢٠٠١ في احد الفنادق بالعاصمة التركية في حفل بسيط ودعي إليه الصحفيون وكانت قائمة الأعضاء تشمل العديد من الأساتذة الجامعيين والمثقفين ورجال القانون[٤٣].

وكان هناك (٧١) توقيعاً في عريضة تأسيس حزب العدالة والتنمية ثم انضم إلى هذا العدد في اليوم ذاته (٥٣) نائباً من نواب حزب الشعب الجمهوري ليصبح بذلك عدد المؤسسين (١٢٤) عضواً[٤٤]، وكان شعار المؤتمر التأسيسي للحزب تحت عنوان (العمل من اجل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع) واستهل الحزب نشاطه انطلاقاً من ضريح أتاتورك في إشارة بالقبول بالعلمانية أساساً لنظام الحكم[٤٥]، وفي ٣ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٢ شهدت تركيا حدثاً تاريخياً فقد حصل حزب العدالة والتنمية على ٣٤,٢٢% من الأصوات وربح ٣٦٣ مقعداً نيابياً من أصل ٥٥٠ في الجمعية الوطنية التركية الكبرى[٤٦]، وبعد وصوله إلى السلطة تبنى حزب العدالة والتنمية برنامجاً تنموياً إصلاحياً بعيداً عن الجدل الايديولوجي مشدداً على التحرك ضمن الإطار العلماني ومتبنياً التحرير الاقتصادي والإصلاح الهيكلي والاندماج في الإطار الأوربي، ومكن هذا الوضع من الحصول على الدعم الأوربي الكامل للمضي في تنفيذ اصلاحات شاملة في البلاد شملت الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية مما جعل الحزب يتحول من مجرد مشكل للحكومة إلى رافعة أساسية في إعادة تشكيل وبناء الحياة السياسية في البلاد على أسس جديدة اقتضت مما اقتضت تحديد مهمة المؤسسة العسكرية وإعادة بناء مجلس الأمن القومي بما يقلص من حضور

العسكر ونفوذه في هذا المجلس(٤٧)، ويواجه حزب العدالة والتنمية العديد من المشاكل التي تعيق إصلاحاته وخاصة من قبل أحزاب المعارضة العلمانية التي تتخوف من أسلمة المجتمع(٤٨).

ان المتابع للمشهد السياسي التركي لا تخطيء عينه حالة التعايش بين المؤسسة العسكرية الممثل الأساسي للعلمانية والمدافع والحريص عنها، وحزب العدالة والتنمية وهذه العلاقة تخفي توتراً بين الجانبين بسبب تنافي استراتيجية كل منهما وتضارب مصالحهما(٤٩)، لقد شكل عام ٢٠٠٢ نقطة فاصلة بصعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة السلطة وهيمنته على السلطتين التنفيذية والتشريعية وغالبية البلديات فلقد عمد الحزب إلى تصحيح مسار التجربة الديمقراطية التركية مستغلاً (حلم) الأتراك في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي من أجل تمرير جملة من الإصلاحات منها تقليص دور المؤسسة العسكرية، كما أصدرت حكومة أردوغان عام ٢٠٠٣ حزماً قانونية جديدة متوافقة مع معايير كوبنهاكن بهدف إعادة هيكلة المؤسسات التركية توطئة لتأهيل تركيا سياسياً لعضوية الاتحاد الأوربي ومثلت سبع حزم قانونية صادق عليها البرلمان في ٣٠ تموز / يوليو ٢٠٠٣ نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة وهما الذراعان اللذان ظلا دوما يلعبان دوراً مهماً في عسكرة الحياة السياسية في تركيا(٥٠).

ثانياً: إصلاحات حزب العدالة والتنمية في المجال العسكري

أولا: تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية والتركية

شملت الاصلاحات الدستورية التي قام بها حزب العدالة والتنمية بإلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية عن بنية مجلس الأمن القومي وتقليص سلطات المجلس التنفيذية إذ قامت القوانين الجديدة بإلغاء الصفة التنفيذية وإلغاء صلاحية المراقبة والمتابعة من مجلس الأمن القومي ومن سكرتاريتها وأعطت لها صفة استشارية فقط، كما سحبت من رئيس الأركان العامة صلاحية تعيين السكرتير العام للجنة ونقلت هذه الصلاحية إلى رئيس الوزراء والى رئيس الجمهورية وصار أعضاء مجلس الأمن القومي (٩) مدنيين مقابل (٥) من المؤسسة العسكرية بعد ان كان عدد المدنيين (٤) فقط منذ تأسيس المجلس الذي لم تعد قراراته ملزمة للحكومات المدنية المنتخبة مثلما كانت في السابق إذ أصبح الأمين العام للمجلس مدنياً ويتبع رئيس الوزراء بعد ان شغل الجنرالات هذا المنصب لمدة سبعين عاماً وبالعلاقة المباشرة مع رئاسة الأركان التي لم تعد تمتلك أية صلاحيات في نشاط المجلس[٥١]، وبهذا فقدت لجنة الأمن القومي هيمنتها السابقة وأصبحت لجنة استشارية تقدم المعلومات للحكومة في الشؤون الدفاعية والسياسية الخارجية ولا تستطيع التدخل في الشؤون السياسية ولا التدخل في عمل الحكومة أو تدبير الانقلابات العسكرية أو التدخل في اسقاط الحكومة، وفي هذا السياق نصت الإصلاحات الجديدة على قيام لجان من البرلمان النيابي أو من وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش مع بقاء فقرات ومقادير هذه النفقات سراً من أسرار الدولة، وفي السياق ذاته مثل ربط رئاسة

الأركان العامة بوزارة الدفاع واعطاء حق الدفاع للضباط المطرودين من الجيش لأسباب غير موضوعية كتبني قيم سلوكية شخصية في حياتهم اليومية أمام المحكمة العسكرية كما وضعت التعديلات الدستورية الأخيرة تصرفات الجيش المختلفة تحت رقابة ومحاسبة البرلمان والأجهزة الدستورية بعد ان تخلت القوى التقليدية عن موقفها الداعم للجيش وفي مقدمتها رجال الأعمال الكبار ووسائل اعلامهم الرئيسية(٥٢).

ثانياً: إلغاء مقعد العضو العسكري داخل بعض الهيئات والمؤسسات العامة

كان من ثمار الانقلاب العسكري في ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ انه تم تخصيص ممثل للعسكريين داخل الكثير من الهيئات والمؤسسات العامة بغض النظر عن ضرورة وجوده من عدمها وكان ذلك الوضع يزيد من صعوبة إدارة الخدمات العامة ويثير في الأذهان ان الحياة الاجتماعية والسياسية برمتها تقع تحت اشراف ومراقبة الوصاية العسكرية، وقد تم خلال سنوات العشر الأخيرة إلغاء مقعد العضو العسكري في الكثير من الهيئات والمؤسسات حيث تم إلغاء الأحكام المتعلقة بانتخاب رئاسة الأركان لعضو داخل المجلس الأعلى للجامعات وكذلك ترشيح الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي لعضو في الهيئة العليا للإذاعة والتلفزيون كما تم إلغاء عضوية الأمين العام لمجلس الأمن القومي في المجلس الأعلى للأخبار(٥٣).

ثالثاً: تقليص سلطات القضاء العسكري

يعد نظام القضاء العسكري في تركيا أحد النتاجات الدستورية في فترة ما بعد الانقلابات العسكرية ولذلك فقد نص نظام القضاء العسكري من ناحية على محاكمة مدنيين أمامه ومن ناحية أخرى تم منح المحاكم العسكرية مهام وسلطات محاكمة العسكريين عن جرائم لا تتعلق مباشرة بواجباتهم العسكرية وقد نفذت خطوتان ايجابيتان تجاه تغيير نظام القضاء المزدوج الذي لا يتفق مع مبادئ دولة القانون الديمقراطية إذ تم أولاً تقليص ساحة تطبيق قانون العقوبات العسكري على المدنيين بموجب القانون رقم (٤٩٦٣) ثم تم النص على محاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية عما اقترفوه من جرائم لاسيما جرائم محاولة الانقلاب أو القيام بانقلاب عسكري غير ان ذلك التعديل القانوني قد تم إلغائه من قبل المحكمة الدستورية استناداً على المادة (١٤٥) الدستور ومن ثم تمت معالجة الموضوع مرة أخرى من خلال التعديلات الدستورية التي جرت عام ٢٠١٠ وبموجب ذلك التعديل الدستوري الأخير أصبح العسكريون يحاكمون علناً أمام المحاكم المدنية عن جرائم تغير النظام الدستوري أو القيام بانقلابات عسكرية[٥٤].

وتفسح التعديلات الجديدة المجال أمام محاكمة العسكريين أمام محاكم مدنية في زمن السلم وقد تسنى لحكومة حزب العدالة والتنمية تحقيق ذلك من خلال:

١- تعديل المادة ١٥ من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي التركي

من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول بحري لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس.

٢- تم إجراء تعديل على المادة رقم (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفى الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لاشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

٣- كما تم إجراء تعديل دستوري بتاريخ ٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤ على المادة (١٣١) الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم إذ تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم وبتعديل دستوري آخر في آب / أغسطس٢٠٠٤، وتم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون وبهذا ولأول مرة أصبح المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام دون وجود أي رقيب عسكري.

٤- شملت التعديلات الدستورية والقانونية السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد والزام العسكريين بالادلاء بالتصريحات الاعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني وتحت إشراف السلطة المدنية وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية وفقا للمادة (١٩) [٥٥].

رابعاً: السماح بمقاضاة قرارات مجلس الشورى العسكري

ان تبعية مختلف الإجراءات والأعمال الإدارية في دولة القانون للرقابة القضائية يعد أحد الوسائل المهمة في حماية الحقوق الأساسية والحريات وعلى النقيض من ذلك فان دستور ١٩٨٢ قد جعل مجلس الشورى العسكري مسؤولا عن ترقية العسكريين وعلى كل شؤونهم وأغلق الباب أمام الرقابة القضائية على قراراته وبموجب قرارات مجلس الشورى العسكري تم تسريح عدد كبير من ضباط الجيش خاصة في فترات هيمنة ونفوذ الوصاية العسكرية دون السماح لهم حتى بالدفاع عن أنفسهم وتعرض في تلك القرارات الكثيرون إلى الظلم، وكان ذلك الوضع محل انتقاد واسع لتركيا في الساحتين المحلية والدولية وفيما كانت قرارات مجلس الشورى العسكري في الماضي بعيدة كل البعد عن الرقابة القضائية جاءت التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠ لتفتح الطريق أمام مقاضاة قرارات مجلس الشورى العسكري في مختلف قراراته بشأن الفصل والتسريح وتم منح الذين سرحوا من الجيش بقرارات مجلس الشورى العسكري حق رفع الدعاوى القضائية وبهذه الكيفية تم رفع عائق مهم آخر كان يقف حائلاً أمام دولة القانون(٥٦).

خامساً: السماح بمقاضاة قادة انقلاب ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠

بموجب التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٠ تم إلغاء المادة الخامسة عشر من دستور ١٩٨٢ وكانت تلك المادة تقف عائقاً أمام مقاضاة أعضاء مجلس الأمن القومي الذي قام بانقلاب عام ١٩٨٠ وكان ثمة حكم مشابه لهذه المادة في دستور ١٩٦١ وهو المادة الرابعة المؤقتة التي كانت تقضي

بمنع مقاضاة أعضاء لجنة الوحدة الوطنية التي قامت بانقلاب ٢٧ أيار / مايو ١٩٦٠ وبموجب التعديل الدستوري أصبح من الممكن مقاضاة قادة الانقلاب العسكري الذين لا يزالون على قيد الحياة ويعد إلغاء المادة (١٥) المؤقتة بعد ثلاثين عاما من انقلاب ١٩٨٠ خطوة رمزية بالغة الأهمية فقد دفعت هذه الخطوة برسالة مفادها ان الانقلابات العسكرية التي ألغت نظام الدولة الديمقراطي أو استهدفت إلغائه لن تظل دون عقاب أو جزاء وان من قاموا بذلك سيحاكمون ان آجلاً أو عاجلاً[٥٧]، وفي عام ٢٠١٠ فتحت التعديلات الدستورية الباب أمام الملاحقة القضائية لقادة انقلاب ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٨٠ الباقين منهم على قيد الحياة، إذ بدأت في ٤ نيسان ٢٠١٢ في العاصمة التركية انقرة محاكمة الرئيس التركي (الأسبق) الجنرال (كنعان ايفرن) الذي حكم تركيا من عام ١٩٨٢ ولغاية ١٩٨٩ وفي تاريخ بدء محاكمته كان يبلغ من العمر ٩٤ عاماً وشريكه قائد القوة الجوية (الأسبق) الجنرال (تحسين شاهين كايا) والذي يبلغ من العمر (٨٧) عاماً وذلك لقيامهم بانقلاب ١٩٨٠ الذي كان أكثر قساوة من باقي الانقلابات إذ أحدث هذا الانقلاب تأثيراً عميقاً في السياسة التركية لأنه عزز من قبضة المؤسسة العسكرية عبر سن دستور ١٩٨٢[٥٨].

سادساً: تشكيل لجان تقصي الحقائق داخل البرلمان

أدت الانقلابات العسكرية التي أطاحت بالممثلين الشرعيين للشعب عن السلطة إلى الكثير من الانتهاكات لحقوق الإنسان إذ هدمت إلى حد كبير النظام القانوني بالدولة وفي هذا الإطار تبرز واحدة من أهم المشكلات في تركيا وهي عدم مجابهة ومواجهة الانقلابات العسكرية التي وقعت في

الماضي وعدم التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عنها ولذلك لم تتطور ثقافة الديمقراطية واتسعت كذلك الهوة بين الدولة والمواطن فكل الدول التي مرت بعملية التحول الديمقراطي بعد الحكم العسكري واجهت الإجراءات التي طبقت خلال مدة الانقلاب وبذلت الجهد من أجل إصلاح الأخطاء التي وقعت خلال تلك المدة، وقد تأسست خلال عام ٢٠١٢ داخل البرلمان التركي "لجنة بحث تهدف إلى تحديد الإجراءات والتدابير اللازم اتخاذها وذلك من خلال بحث كافة الانقلابات والانذارات العسكرية التي تدخلت في العملية الديمقراطية، كما تأسست عام ٢٠١٢ أيضاً "لجنة درسيم الفرعية" داخل لجنة الطلبات بالبرلمان وقامت هذه اللجنة الفرعية بجهود مكثفة في ارشيف الدولة وجمعت المعلومات والوثائق المتعلقة باحداث درسيم (تونجيلي) التي وقعت في ثلاثينات القرن الماضي وفي إطار جهود اللجنة تم الاستماع أيضاً إلى المتضررين من الأحداث التي وقعت في منطقة درسيم(٥٩).

ان هذه التغييرات الجذرية التي أقدمت عليها الحكومة التركية الحالية أثارت الاعجاب في العالم كله لاسيما دول الاتحاد الأوربي وفي الولايات المتحدة الأمريكية فقد ظهرت العناوين في الصحافة البريطانية: "لجم النفوذ السياسي للجيش في تركيا" "الجيش في تركيا يفقد نفوذه السياسي" وكتبت مجلة التايمز في صفحة الأخبار الخارجية "ان القوانين التي سنت في تركيا ضربت في صميم لجنة الأمن القومي التي تعطي الجيش قوته الرسمية لقد تم سحب صلاحياتها التنفيذية وأصبحت مجرد لجنة استشارية وبعد ان استرجعت إلى الأذهان قيام الجيش التركي بأربعة انقلابات استطردت قائلة

"لقد سنت هذه القوانين في نفس الوقت مع قانون العفو عن التائبين الأكراد وهو القانون الذي أرضى الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ثم تابعت "ان العفو الصادر عن الأكراد سيؤدي إلى انسحاب الجيش التركي من شمال العراق والى تأثير كبير في السياسة الخارجية التركية قبل ان يقوم الجيش الأمريكي بأي فعالية ضد المسلحين الأكراد الموجودين في شمال العراق[٦٠]، لقد وصفت هذه القوانين بأنها "انقلاب" وقالت ان هذه التغييرات أحدثت انقلابا في السياسة التركية يمكن مقارنته بانقلابات أتاتورك لقد كان الجيش يفرض وجهته السياسية بواسطة لجنة الأمن القومي على الزعماء المدنيين (ان تقليل نفوذ القوات المسلحة ومن ثم سن قانون العفو عن أفراد حزب العمال الكردستاني عندها بدأ الأوربيون يمطرون تركيا بالمديح وان تركيا أصبحت مهيأة للدخول في الاتحاد الأوربي)[٦١].

المحور الثالث/ محاولة الانقلاب العسكري في تركيا في ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦: الأسباب والنتائج

مع استلام حزب العدالة والتنمية السلطة السياسية عام ٢٠٠٢ لم يكن من المحتمل ان تتوقف الانقلابات العسكرية وبالأخص ان حكومة حزب العدالة والتنمية ورئيسها سارا على نهج عدنان مندريس في التطور الديمقراطي والانفتاح الاجتماعي والمصالحة الوطنية السياسية والتقدم الاقتصادي ودون الالتزام بانتظار التوصيات الخارجية بما يجوز فعله أو لا يجوز كما كان حال الحكومات التركية السابقة ولابد ان النجاح الذي بدأ اردوغان بتحقيقه في السنوات الأربعة الأولى أخذ يقلق الدول الغربية التي تريد ان تبقى تركيا تابعة للشركات الغربية وبرامجها التسويقية في الاقتصاد وان تبقى غارقة في مشاكلها الداخلية كما كانت في عقد التسعينات قبل مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وقد أضيف إلى هذا القلق ان اردوغان وحكومته أظهرا سياسات مستقلة عن الغرب في القضايا الدولية وكان في مقدمتها منع البرلمان التركي الجيش الأمريكي في قصف العراق عبر الأراضي التركية في عام ٢٠٠٣ فقد كان ذلك تحدياً كبيراً للبنتاغون الأمريكي ولم تكن تلك الحادثة لتمر دون محاسبة ولكن عدم استعداد الجيش التركي لتجربة الانقلابات الفاشلة فتح الباب أمام وسائل ضغط أخرى على الحكومة التركية.

بعد تشكيل حكومة العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ وقعت عدة محاولات انقلابية لم يتورط الجيش التركي بقياداتها بل لم يتم التأكد من ارتباطه بها مثل محاولة الارغنيكون والمطرقة وكان محورها ضباط متقاعدون من

الجيش عام ٢٠٠٧ وعدم تورط الجيش بتأييدها ولا تبنيها وهذا دليل على ان الجيش التركي لم يعد يقتنع بالانقلابات العسكرية بعد عام ١٩٨٠ وكان كارها للانقلاب عام ١٩٩٧[٦٢]، منذ انتخابات عام ٢٠٠٧ ساد التوتر السياسي بشكل شبه دائم وأخذ الاستقطاب السياسي بعداً جديداً خلال الأشهر الأخيرة من جهة مع قضية ارغنيكون ومن جهة أخرى مع المواجهة الحاصلة بين رئيس الوزراء ومجموعة دوغان الإعلامية، لقد استهدف التحقيق في قضية ارغنيكون بشكل أساسي شبكة عسكرية – مافيوية واتهمها بمحاولة الانقلاب على حكومة حزب العدالة والتنمية وقد أدت القضية تدريجياً إلى استحداث آلية العمل الخفية المعروفة في تركيا باسم "الدولة العميقة" ومنذ موجه الاعتقالات الأولى التي خلفتها هذه القضية منذ أواخر كانون الثاني / يناير ٢٠٠٨ كشفت هذه القضية النشاطات السرية التي كانت تمارسها الدولة العميقة خلال الأعوام العشرين الماضية الضغوط التي مارسها الجيش على السلطة السياسية والاغتيالات والمؤامرات... وكذلك موجه اتهامات واعتقالات هائلة طالت شخصيات من الصف الأول منهم عمداء سابقون في الجيش وقادة شرطة.. غالباً ما كانت أقرب إلى العلمانيين الذين اتهموا الحكومة بتسخير القضية لصالحها[٦٣]، ثم تحدثت الأوساط التركية اعتباراً من نهاية العقد الماضي عن وجود تنظيم سري انتشر في صفوف الجيش والقضاء ومختلف مفاصيل الدولة يسعى للوصول إلى الحكم وأبعاد العدالة والتنمية أطلق على هذا التنظيم اسم (ارغنيكون) وقام الجيش بتشجيع منه على محاولة الانقلاب عام ٢٠٠٩ فيما عرف حينها بـ(خطة القفص) والتي زعم أنها خطة انقلاب من قبل عناصر الجيش

التركي خاصة من قبل داخل قيادة القوة البحرية الا ان الحديث عن الخطة تلاشى فجأة كما ظهر فجأة وبشكل غامض[٦٤].

أولاً: تحركات قبيل وقوع الانقلاب

لم يكن مساء يوم الجمعة الموافق ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦ مساءً طبيعياً للدولة التركية بكل مكوناتها من الشعب إلى الحكومة إلى الأجهزة الأمنية والعسكرية بل كانت ليلة مفاجئة وصادمة بكل أحداثها ومنذ وقوع محاولة الانقلاب وبعد مرور شهور تقريباً بدأت تتكشف بعض الأسرار عن هذه المحاولة الانقلابية وبالنسبة للمنفذين لم تكن وليدة اللحظة وإنما سبقتها مخططات وأحداث بعضها يعود لعقود وسنوات وأشهر وأيام وساعات إذ بدأت التحركات الفعلية للانقلاب قبل أيام من مساء يوم الجمعة ١٥ تموز / يوليو وهنا نشير إلى التحركات التالية:

١- وجود حديث مبطن عن المحاولة الانقلابية منذ ٨ تموز / يوليو ٢٠١٦ في أوساط القوات المسلحة وفي ١٤ تموز / يوليو ٢٠١٦ ظهرت هذه الأحاديث لجميع الانقلابين[٦٥].

٢- كما شهدت قاعدة (اكنجي) التي عرفت بمركز الانقلابيين بعد ١١ تموز / يوليو ٢٠١٦ اجتماعات ليلية طوال (٤) أيام، وتحول بناء المؤسسة العسكرية في منطقة (يشيل كوي) في استانبول إلى قاعدة للتخطيط للانقلاب، كما ورد اتصال هاتفي للفريق (كوكان شاهين سونماز أتاش) رئيس إدارة مركز تحليل الأهداف المشتركة من الخط الآمن في أول يوم من دوامه من الفريق (سميح ترزي) قائلاً: ان تركيا تمر بمرحلة صعبة للغاية وهذا يقلقني ما رأيك أنت، ولم يتلفظ (ترزي) بكلمة الانقلاب غير ان

(كوكان) عرف انه يقصد الانقلاب وتحقق الاتصال الثاني في يوم ١٣ تموز / يوليو ٢٠١٦ الساعة (٣) ظهراً وهذه المرة أخبر بأنه سيتم اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء حكومته وكلف (كوكان) باعتقال اردوغان في الفندق الذي تواجد فيه[٦٦].

٣- وفي الساعة ٧,٥٣ مساءً قدم (سونماز اتاش) إلى مبنى القيادة المركزية وتبعه عشرون عميداً وضابطاً قائلين نحن ضيوف (سونماز اتاش) ويعد عدم ضبط الواردين والضيوف إلى الكلية الجوية قبل أشهر من الانقلاب دليلاً على التخطيط المسبق للانقلاب ناهيك عن قيامهم بإلغاء عمل نظام كاميرات المراقبة قبل ثلاثة أشهر من الانقلاب وتحويل غرفة المراقبة إلى غرفة للتصنت، وفي ٢٠١٦/٧/١١ عقد أول اجتماع للعسكريين في قاعدة (اكنجي) في انقرة التابعة لقيادة القوة الجوية وقد تم هذا الاجتماع الذي شارك فيه قائد قاعدة (اكنجي) اللواء (هافان افرايم) وصهر (اكين اوزتوك) قائد أسطول ١٤١ المقدم الطيار (هافاب قاراقوش) عرض الخرائط وبلورة أي القوات التي سيتم تحريكها في المدن وهوية من سيتم اعتقاله كما تم تحضير بيان الانقلاب وبموجب الخطة سيتم فتح العاملين في القاعدة يوم الجمعة ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦ وهو يوم الانقلاب إجازات مفتوحة بحجة ان الطقس حار جداً وانه غير مناسب للطيران وحين غادر العاملون ٢ ظهراً عقد الاجتماع الرابع والأخير وفي اليوم ذاته تولى قائد المركز التدريبي في مطار تشيلي ٢ العسكري الرئيس اللواء (قبولاتي سلجوق) بعد قدومه إلى أنقرة مركز القيادة[٦٧].

٤- وقبل وقوع المحاولة الانقلابية كان هناك ضباط علموا مبكراً بوجود مجلس عسكري انقلابي داخل القوات المسلحة أمثال قائد كتيبة الصيانة وفوج الطيران المقدم (مراد بولات) يتحدث نائب قائد الفوج المقدم (خليل كول) عبر اتصال هاتفي مرئي إلى (بولات) حيث أشار إليه كول ان اصمت وأراه الرصاص وأنباه بان انقلاباً سيحدث، وفي يوم الجمعة ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦ وفي الساعة ٨,٣٠ التقى العقيد (قدسي بارش) قائد فوج الحراسة الرئاسية بـ(اوميت تجنز) وأعطاه بيان الأحكام العرفية الذي طلب إليه تلاوته على شاشة قناة TRT الحكومية، وان هذه الخطوات الانقلابية لم تكن المخابرات التركية تعلم بها وأولى المعلومات التي وصلت إلى المخابرات التركية بحدود الساعة ٣ ظهراً من يوم الجمعة ٢٠١٦/٧/١٥ تفيد بوجود بعض التحركات في بعض الثكنات العسكرية وهو ما دفع مدير المخابرات التركية (هاكان فيدان) بالذهاب إلى رئاسة هيئة الأركان ولقاء رئيس هيئة الأركان (خلوصي أكار) والتباحث معه بشأن ما يجري وما يتوجب أخذه من خطوات احترازية لمواجهة ما يجري سواء كان تمرداً عسكرياً أو انقلاباً عسكرياً وكان من هذه الخطوات:

أ. منع تحرك أي قطع عسكرية من ثكناتها وقواعدها العسكرية.

ب. إغلاق كافة الثكنات العسكرية لمنع أي تحرك منها.

ج. اصدر رئيس هيئة الأركان (خلوصي أكار) قراراً بعدم تحرك أي طائرة عسكرية إلا بإذن خاص[٦٨].

ثانياً: وقائع محاولة الانقلاب

بدأ الانقلاب العسكري نحو الساعة الخامسة مساء يوم الجمعة ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦، وبحدود الساعة ٥ مساءً يقرع باب مكتب رئيس هيئة الأركان العامة خلوصي أكار الجنرال (باشار كولار) رئيس هيئة الأركان الثاني ليقول "وصلتنا معلومات استخبارية هذه الليلة حول وجود نشاط ٣ طائرات في مدرسة الاسناد الجوي للقوات البرية"[٦٩] وان المحاولة الانقلابية دبرها فصيل داخل القوات المسلحة وأعلنوا انشاء السلم من أجل تكون الهيئة الحاكمة في البلد من خلال بيان بث بعد سيطرتهم على قناة TRT الرسمية التركية والذي تضمن خلاله حظر التجوال في أنحاء البلاد وإغلاق المطارات وان قائد الانقلاب هو العقيد (محرم كوسا) المستشار القانوني لرئيس هيئة الأركان هو الذي خطط للانقلاب[٧٠]، وكوسا هو أحد ضباط الصف الثالث داخل الجيش التركي وهو ممن لم يشغلوا أي منصب قيادي داخل الجيش التركي خلال تأديته للخدمة الا انه تمتع بصلات وثيقة بعناصر عسكرية لا تزال قيد الخدمة، وحسب التصريحات الرسمية التركية فان عدد الضباط الذين تحركوا بقيادة العقيد (محرم كوسا) بلغ ١٥٦٣ عسكرياً والتي نجحت السلطات التركية بعد ذلك في اعتقالهم إلى جانب إقالة ضباط بارزين داخل الجيش التركي ومقتل ١٠٤ عنصراً ضمن الحركة الانقلابية[٧١].

وقد مرت المحاولة الانقلابية بمرحلة التحرك الحاسم للمجموعة الانقلابية حين أغلقت الجسور والطرق الرئيسة في تركيا وحوصر مقر قيادة الأركان وقصفت البرلمان واستهدفت مقرات لجهاز المخابرات العامة وأوقفت

العمل بالمطارات واحتل مبنى التلفزيون الرسمي وإذاعة البيان رقم ١[٧٢]. وحين اقتحم الانقلابيون مبنى التلفزيون التركي الرسمي TRT كانت الدبابات قد نزلت إلى الشوارع وقصفت مبنى البرلمان والمخابرات العامة ومقر قيادة العمليات الخاصة وأغلق جسر مضيق البسفور غير ان الانقلابيين خسروا المعركة في اللحظة التي ظنوا أنهم أصابوا الهدف ذلك ان القنوات التركية لم تكن تنقل أخبار المحاولة الانقلابية إلى شاشاتها بل كانت تنقل ملاحم الجماهير التركية[٧٣].

ثالثاً: أسباب فشل محاولة الانقلاب

وفيما يخص فشل الانقلاب يمكن النظر إليه من ثلاث مراحل الأولى/ مرحلة التحرك الحاسم للمجموعة الانقلابية حيث أغلقت الجسور والطرق الرئيسية في البلاد وحاصرت مقر قيادة الأركان وقصفت البرلمان واستهدفت مقرات لجهاز المخابرات العامة وأوقف العمل بالمطار واحتلت مبنى التلفزيون الرسمي.

الثانية/ مرحلة مبادرة اردوغان ورد فعل الحكومة حيث ظهر الرئيس في اتصال هاتفي على قناة تركية خاصة وبدأ رابط الجأش عالي الثقة بالنفس والشعب ووجه الجماهير للميادين لاستقباله وانتهى المشهد باستسلام المجموعات المسلحة في الشوارع.

الثالثة/ وهي المرحلة اللاحقة على كسر حدة الانقلاب وأظهرت ان الترتيب له يتجاوز قدرات الكيان الموازي الذي يقصد به القيادة المتنفذة في جماعة الخدمة بقيادة فتح الله غولن بحيث شملت التوقيفات والاعتقالات على ذمة التحقيق قيادات وأزمة في الجيش التركي مثل قادة الجيوش الثاني

والثالث والرابع والقائد السابق للقوات الجوية وقيادات في مؤسسة الدرك (الجندرمة) إضافة إلى نحو (٣٠٠٠) معتقل من القضاة والمدعين العامين وأعضاء في المحكمة الدستورية العليا ضمن أكثر من (٧٠٠٠) موقوف(٧٤).

ومثلما كان الانقلاب مفاجئاً كذلك كانت سرعة القضاء عليه وإعلان فشله وعلى ذلك علق الدكتور محمد نور الدين المتخصص بالشؤون التركية قائلاً (من الأساس لم تكن الحالة الانقلابية تستهدف بشكل جدي الإطاحة بالسلطة السياسية فأولاً قادة القوات المسلحة لم يشاركوا بالانقلاب وذلك بخلاف الانقلابات العسكرية السابقة التي كان يخوضها رئيس الأركان وقادة القوات المسلحة الجوية والبرية والبحرية فضلاً عن ان أدوات الانقلاب التي استخدمت كانت ضعيفة جداً باستثناء بضع طائرات هليكوبتر وعدد محدود من الدبابات وهذا لا يمكن ان يخدم أي انقلاب جدي وثالثاً هو غياب الأهداف المباشرة من وراء هذه الحركة الانقلابية فلم يتم تطويق رئاسة الجمهورية ولا الحكومة ولا وزارتي الدفاع والخارجية ولم يوضع قيد الاعتقال أي مسؤول سياسي وبالتالي لم يكن هناك وضوح بل غموض في أهداف الحركة وكل هذه العوامل جعلت الحركة الانقلابية ضعيفة التخطيط ومحكومة بالفشل(٧٥).

وما لم يحسب الانقلابيون حسابه هو ان المؤسسة العسكرية التركية التي أنشأت الجمهورية لم تعد كما كانت، فالجيش منذ محاكمات (ارغنيكون) التي اتهم فيها عشرات الضباط بالانقلاب ضد اردوغان وحزب العدالة والتنمية وما حصل بعدها من عمليات تطهير كسر ظهره كما لم يحسبوا حساباً ان الحكومة المدنية بقيادة حزب العدالة والتنمية لديها قاعدة

شعبية عريضة أضف إلى ذلك ان الانقلابين لم يستطيعوا ان يجمعوا كل القوات المسلحة معهم بل جزء كبير قاومهم ولاسيما قوات الأمن الداخلي عدا مواجهة المواطنين لهم بالشوارع مما أدى إلى فشل الانقلاب(٧٦)، ومن جهة أخرى هو محدودية المحاولة الانقلابية من عدة زوايا فعلى المستوى الجغرافي لم تكد تتخطى مدينتي أنقرة وأستانبول وعلى مستوى المشاركة كانت قطاعات قليلة من الجيش هي من نزل إلى الميدان وعلى مستوى التنفيذ بقي الرئيس والوزراء في الحكومة أحراراً (تحدث أردوغان عن محاولة فاشلة لاغتياله) وعلى مستوى الفاعلية كانت القوات المشاركة أضعف وأقل عدداً من ان تسيطر على الميادين ومختلف مؤسسات الدولة وعلى مستوى السيطرة اللوجستية فقد عجز الانقلابيون عن إسكات صوت الإعلام الخاص الذي تحول لمتنفس لأردوغان وحكومته واكتفوا بسيطرة مؤقتة على قناة التلفزة الرسمية فقدوها سريعاً، فضلاً عن التأثير الحاسم لظهور الرئيس أردوغان سريعاً على إحدى القنوات الخاصة بما أعطى إيحاء واضحاً على عدم حسم الموقف الميداني كما كان ثباته ورباطة جأشه وتوجيهه للجماهير عاملاً ملهماً لزيادة عدد المواطنين الذين نزلوا إلى الشوارع وواجهوا مجموعات الجيش، فضلاً عن حشود المواطنين الكبيرة في مختلف ميادين أنقرة وأستانبول.

العامل الأخير هو وسائل الإعلام التركية سيما الخاصة التي كانت نافذة لظهور الرئيس التركي ورئيس الوزراء وعدد كبير من القيادات السياسية والعسكرية رفضاً للانقلاب ودعوة لمواجهته كما كان تواصل أردوغان هاتفياً مع قناة CNN TURK المعارضة له والواسعة الانتشار

والمتابعة عاملاً حاسماً في تعديل دفة الأحداث، فضلاً عن الموقف الموحد لمختلف الأحزاب السياسية التركية ورفضهم للانقلاب وتأكيد دعمها للمؤسسات والشخصيات المنتخبة، وأخيراً وهو الأهم الموقف الحاسم الذي اتخذته أجهزة الشرطة والأمن والمخابرات والقوات الخاصة في مواجهة المجموعات الانقلابية فضلاً عن الدور الحاسم والمتوقع لجهاز المخابرات تحديداً في سياق المعلومة والمواجهة الميدانية(٧٧).

رابعاً: أسباب محاولة الانقلاب

منذ ان وقع الانقلاب في تركيا يجري الحديث عن الأسباب الداخلية والخارجية وفيما يلي بعض الأسباب التي أدت إلى الانقلاب.

أولاً: من وجهة نظر حزب العدالة والتنمية فان الأسباب الداخلية محصورة في جماعة تنظيم فتح الله كولن (الكيان الموازي) بنسبة كبيرة جداً والنسبة الأخرى الصغيرة تابعة لمصالح المجموعة العسكرية الانقلابية التي تحركت بأوامر أو بتنسيق مع جماعة فتح الله كولن مثل كبار الجنرالات(٧٨)، ويرى الباحث أنه لا يوجد أي دليل رسمي يثبت تورط فتح الله كولن بالمحاولة الانقلابية ولم تستطع تركيا لحد الآن تقديم إثباتات حقيقية عن تورط كولن لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تطلب تركيا تسليمه إلى أنقرة وكذا الحال لا يمكن تبرئة كولن من هذه التهمة وربما في الأيام القادمة ستكشف الكثير من الأسرار والحقائق.

ثانيا: هناك العديد من النظريات حول من يقف وراء هذه المحاولة الانقلابية الفاشلة وتشير إحدى النظريات إلى ان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان هو من يقف وراءها وانها "عملية مزيفة" أراد أردوغان من خلالها

كسب المزيد من السلطة ولكن المنطق يشير إلى ان الحدث أبعد ما يكون عن عملية مزيفة بينما تتبنى الحركة الكردية نظرية أخرى تتمثل في ان الكماليين الموجودين في الجيش أتباع مصطفى كمال اتاتورك خدعوا أتباع فتح الله كولن وقرروا الإطاحة بهم من خلال تنفيذ هذا الانقلاب وعلم الكماليون بان الانقلاب سيفشل وعندها يتحرك أردوغان ضد أنصار كولن لتطهير الجيش والدولة منهم، والنظرية الثالثة أعلن عنها مسؤولو الشرطة تشير إلى ان حكومة حزب العدالة والتنمية كانت تخطط لاعتقال أنصار كولن في الجيش يوم ١٦ تموز / يوليو وعندما علموا بهذه الخطط قرروا تنفيذ انقلاب عسكري سريع في يوم ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦ لذلك ظهر بشكل مرتبك وغير منظم ووجه أردوغان ووزراءه اللوم على حركة كولن وحملوها مسؤولية تبرير الانقلاب وقالوا ان الجماعة في الرمق الأخير[٧٩].

خامساً: نتائج محاولة الانقلاب وإجراءات الحكومة التركية

١- إن التلاحم الشعبي حالة ايجابية كشفتها تداعيات المحاولة الانقلابية الفاشلة مثل التلاحم بين أبناء الشعب التركي وشجاعة رئيس الجمهورية والحكومة التركية ووطنية وسائل الإعلام التركية.

٢- بحسب رأي حزب العدالة والتنمية كشفت المحاولة الانقلابية عن نقاط ضعف وخلل في (الكيان الموازي) وشخصية كولن لعل بعضها حسن النية بما يدعي بأنه وطني مخلص أو متدين محب لنشر التربية والتعليم الديني بين الشعب التركي أو رجل محب للخير وتقديم المساعدات للفقراء والمساكين بينما هم أناس لهم أهدافهم الخاصة[٨٠].

٣- تطهير مرافق الدولة ومؤسساتها من عناصر الكيانات الموازية وبالأخص من الكيان الموازي التابع لفتح الله كولن وجماعة الخدمة لأنها كانت متورطة بأعمال انقلابية سابقة وأعمال تخريبية أيضاً ونقلت وكالة الأناضول عن وزير الداخلية "آلا" قوله (ان (٦,٥٠٠) موظف من أصل (٧٠٠٠) يعملون في الجهاز المخابراتي بداخل مديرية الأمن العام في أنقرة كانوا من عناصر منظمة فتح الله كولن والجهاز تم تطهيره بالكامل.

٤- قامت الحكومة التركية بإعادة هيكلة لعدد من مؤسسات الدولة وفي مقدمتها الجيش والقضاء للقضاء على عناصر كولن الذين تغلغلوا في أجهزة الدولة لاسيما الشرطة والقضاء والجيش والمؤسسات التعليمية[٨١].

٥- الخطوة الأكبر والأهم في تغير الدولة التركية منذ تأسيسها هي جعل الجيش التركي جزء من الحكومة وليس منعزلاً عنها ولا مفصولاً عنها وهذه التغييرات ضرورية لتضع المؤسسة العسكرية في إطارها الصحيح[٨٢].[٨٣]

خاتمة

في نهاية هذا البحث وتتبع مسار الحياة السياسية في تركيا تبين لنا انه قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم كانت الانقلابات العسكرية سمة بارزة في الحياة السياسية في تركيا فقد حدثت أربعة انقلابات عسكرية ابتداءً من انقلاب عام ١٩٦٠ وانقلاب ١٩٧١ وكذلك ١٩٨٠ و١٩٩٧ وفي هذه الانقلابات وضعت دساتير جديدة تضمن هيمنة المؤسسة العسكرية على النظام السياسي في تركيا مثل دستور ١٩٦١ ودستور ١٩٨٢ فضلاً عن الدموية والاعتقالات العشوائية كما حدث في انقلاب ١٩٨٠ الذي يعد الأكثر دموية من حيث الوحشية وعدد ضحايا الانقلاب والتي تفوق أعداد الضحايا ضحايا حرب الاستقلال التركية وفي هذه المدة كانت الحكومات المدنية أغلبها ائتلافية تتكون من أحزاب متعددة ولكن هذه الانقلابات أثبتت بان النظام الديمقراطي في تركيا ينقصه الكثير ليصبح مثل ديمقراطيات أوربا فتركيا في هذه المدة هي الأسوء في حقوق الإنسان حسب تقرير أمريكي يثبت ذلك.

ولكن حدث منعطف مهم في تاريخ تركيا المعاصر هو وصول حزب العدالة والتنمية إلى حكم تركيا وقد حقق هذا الحزب نجاحات عظيمة في السنوات التي حكم بها ولحد كتابة هذه السطور فعلى مستوى الاقتصاد أصبحت تركيا قوة اقتصادية كبيرة فضلاً عن إصلاحات دستورية شاملة في النظام السياسي والقضائي والاقتصادي والعسكري في تركيا وكان من ضمن الإصلاحات هو تقليص سلطة المؤسسة العسكرية التركية وأبعادها عن التدخلات المستقبلية في الحياة السياسية لدرجة أن أغلب الباحثين والمحللين

المتخصصين في الشأن التركي يقولون "ان زمن الانقلابات العسكرية في تركيا قد انتهى".

ولكن جاءت محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في ١٥ تموز / يوليو ٢٠١٦ ليثبت عكس ذلك وليعطي انطباعاً مستقبلياً في رأي الباحث بان الانقلابات العسكرية في تركيا ستبقى سمة بارزة في الحياة السياسية ما لم تتبن تركيا ديمقراطية حقيقية وان تقوم بإعطاء الأقليات حقوقهم الأساسية فضلاً عن اتجاه تركيا نحو الاستبدادية والشمولية في الحكم بسبب سياسات أردوغان وحصر الصلاحيات بشخصه.

صحيح أن محاولة الانقلاب العسكري الفاشل دليل على وجود معارضة وامتعاض من سياسات الحكومة التركية تجاه العديد من الملفات الداخلية والخارجية، لكن المعارضة وفق النظام الديمقراطي ينبغي أن تكون داخل البرلمان وضمن مفاصل الحياة السياسية والإعلام وليس في الجيش وخلف الكواليس...إن هذه المحاولة الإنقلابية الفاشلة التي قامت بها قلة قليلة من الجيش ما كانت إلا استجابة لرغبة جهات خارجية تأمل في التخلص من أردوغان وحكومته المدعومة من غالبية الشعب التركي بدليل فوزها بالانتخابات البرلمانية باغلبية مريحة في أربع دوراتٍ انتخابية متتابعة وهو مالم يحصل لأي حزب في تاريخ تركيا المعاصر.

الهوامش

(١) أميرة محمد كامل الخربوطلي، الدور السياسي للعسكريين في تركيا، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة القاهرة – ١٩٧٢)، ص١.

(٢) يوسف عبد الكريم الأرديني، المؤسسة العسكرية العثمانية ١٢٩٩-١٨٣٩ (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة البصرة – ٢٠٠٢)، ص١١. وكذلك:

- Friouz Bahrampour, Turkey: Political and Social Trans formation Brooklyn, N.Y. 1967, P. 36.

(*) الدوشرمة: هو أساس أول تنظيم في الجيش العثماني حيث كان يجمع أطفال غير مسلمين ويجري إعدادهم للمهام الإدارية والعسكرية بعد تحويلهم إلى الدين الإسلامي.

– احمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط٢، دار الشروق (القاهرة – ١٩٩٣)، ص١٢١.

(٣) رضا هلال، السيف والهلال: تركيا من أتاتورك إلى اربكان (الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسيين)، ط١، دار الشروق (القاهرة – ١٩٩٩)، ص١٣.

(**) الانكشارية: هو اسم يكتب باللغة التركية yeni ceri (يني جري) ومعناه الجنود الجدد ويطلق على فرق المشاة النظامية التي أسسها العثمانيون في القرن الرابع عشر الميلادي وغدت أكبر قوة لديهم تمكنوا من خلالها من فتح مناطق واسعة ويرجع تنظيم هذه القوة إلى السلطان اورخان ١٣٢٦-١٣٥٩ ابن السلطان عثمان والى أخيه وكبار وزرائه علاء الدين والى قرة خليل جاندارلي صهر الشيخ اده بالي.

– جاسم محمد حسن العدول، الدولة العثمانية ابان حكم السلطان سليم الأول ١٥١٢-١٥٢٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الموصل – ٢٠٠٤)، ص٣.

(٤) هلال، المصدر السابق، ص١٤.

(٥) المصدر نفسه، ص١٤.

(٦) وصال نجب العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية (دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية ١٩٦٠-١٩٨٠)، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية (جامعة بغداد – ٢٠٠٥)، ص٦-١٥.

(٧) حامد محمد طه السويداني، تركيا بين اليسار العلماني والإسلام السياسي (دراسة تحليلية)، ط١، دار المعتز للطباعة والنشر، (عمان – ٢٠١٦)، ص٩٥.

(٨) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا، والعلاقات العربية التربية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت – ١٩٩٨)، ص١٢٠.

(٩) حامد محمد طه السويداني، تراجع سلطة المؤسسة العسكرية في تركيا، في إبراهيم خليل العلاف وآخرون، التقرير الاستراتيجي ٢٠١١-٢٠١٢، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، مركز الدراسات الاقليمية، (جامعة الموصل – ٢٠١٢)، ص٢١٧.

(١٠) العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، ص٩.

(١١) المصدر نفسه، ص٩.

(١٢) جون نورتن، الدور السياسي للجيش التركي، محاضرة ألقاها في جامعة درهام بالمملكة المتحدة، ترجمة صلاح سليم، ارشيف مركز الدراسات الاقليمية، وحدة البحوث المترجمة رقم الملفة ٣٢ (جامعة الموصل – د.ت)، ص١.

(١٣) شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن استانبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، ط١، دار الكتاب العربي، (حلب – ٢٠١١)، ص٧٠-٧١.

(١٤) عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسية العامة، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبو ظبي – ٢٠٠٨)، ص١٣٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص١٦٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص١٦٧.

(١٧) برنار فيرنيد، دور الجيش في السياسة التركية، ترجمة من اللغة الفرنسية غانم محمد الحفو، مجلة أوراق تركية السنة ١، العدد ١، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل – ١٩٨٧)، ص٦٨.

(١٨) محفوظ، المصدر السابق، ص١٥٢.

(١٩) المصدر نفسه، ص١٥٣.

(٢٠) كريم محمد حمزة ودهام محمود الجبوري، القوى الفاعلة في المجتمع التركي، ط١، بيت الحكمة (بغداد – ٢٠٠٢)، ص٢٦-٢٧.

(٢١) ابراهيم خليل العلاف، القدرات النووية في الشرق الأوسط، ط١، سلسلة شؤون اقليمية، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل – ٢٠٠٦)، ص٢٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ص٢٠.

(23) Dogu Perincek Anagasa ve Partiler Rejimi, Turkiye de, Siyasal Partilerin Ic Duzeni Veyasaklannasi/ Kaynak Yayanluri (Istanbul – 2008), S. 51.

(٢٤) وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، ط١، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع (بيروت – ٢٠٠٦)، ص١٠٨-١١٠.

(٢٥) طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية، في علي حسن باكير وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت – ٢٠١٠)، ص٧٠-٧١. وللمزيد عن انقلاب ١٩٦٠ ينظر:

– عبد الجبار قادر غفور، انقلاب عام ١٩٦٠ في تركيا: تحليل دوافعه الاقتصادية والسياسية، مجلة دراسات تركية، العدد ١، (جامعة الموصل – ١٩٩١).

(٢٦) حامد محمد طه السويداني، بولند اجويد ودوره في السياسة التركية، ط١، دار غيداء للنشر والتوزيع (عمان – ٢٠١٥)، ص٨١.

(٢٧) هلال، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٢٨) ف. أ. دانيلوف، الجيش في تركيا: سياسة وانقلابات ١٩٦٠، ١٩٧١، ١٩٨٠، ترجمة يوسف الجهماني، (دمشق – ٢٠٠٠)، ص١٣٩.

(٢٩) فاضل كاظم حسين، الأحزاب السياسية في تركيا: دراسة في اتجاهاتها ومواقفها من المشكلات التركية ١٩٧٠-١٩٨٠، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجامعة المستنصرية – ١٩٨٨)، ص٦.

(٣٠) العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، ص٧٢.

(٣١) عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية، ص٧١.

(٣٢) العزاوي، المؤسسة العسكرية التركية، ص٩٣.

(33) Atayfun Ozkok, 12 Eylul Mahkemeleri Dosyasi 2, haziranyayinevi (Istanbul – 1989), S. 160.

(34) A.E.S., S161. للمزيد ينظر

- Cuneyt Arcayurek, Acikliyorg 12 Eylule Doyru Kosar Adim Kasim in 1979 – Nisan 1980 Bilgi yayineri (Istanbul – 1986).

(٣٥) محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، ص٥٠.

(٣٦) عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية، ص٧٢-٧٣.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٧٣.

(٣٨) محمد نور الدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا (بيروت – ٢٠٠١)، ص٣٤٨.

(٣٩) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، ط١،

(٤٠) هلال، السيف والهلال، ص١٩٨. للمزيد ينظر:

- Nezih yildirim, Anilarla 28 SUBAT. Asul Yayin Dacitim (Ankara – Ekim – 2010).

(٤١) رواء جاسم لطيف السعدي، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب (عمان – ٢٠١٠)، ص٥٩.

(٤٢) المصدر نفسه، ص٦٣.

(٤٣) نوال عبد الجبار الطائي، تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، سلسلة شؤون اقليمية، العدد ١٣، مركز الدراسات الاقليمية، (جامعة الموصل – ٢٠٠٧)، ص٢.

(٤٤) حسين بلي وعمر اوزباي، رجب طيب اوردغان (قصة زعيم) ترجمة طارق عبد الجليل، مراجعة رمضات يلدرم، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون (بيروت – ٢٠١١)، ص٣٢٣.

(٤٥) مصطفى محمد الطحان، تركيا التي عرفت من السلطان.. إلى نجم الدين اربكان ١٨٤٢-٢٠٠٦، ج٢، (د.م – ٢٠٠٦)، ص٥٨.

(٤٦) جان ماركو، زمن ما بعد الإسلام السياسي في تركيا في مجموعة باحثين عودة العثمانيين: الإسلامية التركية، ط٣، مركز المسار للدراسات والبحوث، (دبي – ٢٠١١)، ص١٢.

(٤٧) جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت – ٢٠١٠)، ص٥٨.
(٤٨) محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، ط١، مكتبة رياض الريس (بيروت – ٢٠٠٨)، ص٤٢.
(٤٩) ورغي، المصدر السابق، ص٦٣.
(٥٠) السعدي، الإسلام السياسي، ص٨٧.
(٥١) تغيان، المصدر السابق، ص٧٨.
(٥٢) المصدر نفسه، ص٧٨.
(٥٣) رئاسة وزراء الجمهورية التركية (مستشارية النظام العام والأمن)، الثورة الصامتة: حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا ٢٠٠٢-٢٠١٢، ط٢، ترجمة طارق عبد الجليل وأحمد سامي العابدي (كتاب وثائقي)، تقديم رجب طيب أردوغان، (أنقرة – ٢٠١٣)، ص٤٨.
(٥٤) المصدر نفسه، ص٤٧.
(٥٥) تغيان، المصدر السابق، ص٧٩-٨٠.
(٥٦) رئاسة وزراء الجمهورية التركية، المصدر السابق، ص٤٨-٤٩.
(٥٧) المصدر نفسه، ص٤٩.
(٥٨) حامد محمد طه السويداني، تركيا تحاكم قادة انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠، متابعات اقليمية، العدد ٢٨، السنة ١٠، مركز الدراسات الاقليمية (جامعة الموصل – ٢٠١٢)، ص٣.
(٥٩) رئاسة وزراء الجمهورية التركية، المصدر السابق، ص٤٩-٥٠.
(٦٠) السعدي، الإسلام السياسي، ص٩٤.
(٦١) المصدر نفسه، ص٩٥.
(٦٢) محمد زاهد گول، الانقلاب العسكري في تركيا: بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي (كتاب وثائقي شاهد على الأحداث)، ط١، دار ابن حزم، (بيروت – ٢٠١٧)، ص٥٩.
(٦٣) المصدر نفسه، ص٥٨.
(٦٤) ماركو، زمن ما بعد الإسلام السياسي، ص٢٩.

(٦٥) صدر الدين كنو، الانقلابات في تركيا من ١٩٦٠-٢٠١٦ متاح على الموقع aranews.org، (هانوفر – ٢٠١٦)، ص١.

(٦٦) گول، الانقلاب العسكري، ص٩٦.

(٦٧) المصدر نفسه، ص٩٦.

(٦٨) المصدر نفسه، ص٩٧.

(٦٩) المصدر نفسه، ص١٠٠.

(٧٠) المصدر نفسه، ص١٢٦.

(٧١) محاولة الانقلاب في تركيا ٢٠١٦: http://arwikipedia.org

(٧٢) محرم كوسا كان يتطلع إلى منصب اردوغان:
http://www.sasapost.com

(٧٣) متاح على الانقلاب الفاشل في تركيا: الاسباب:
http://www.aljazeera.net

(٧٤) گول، الانقلاب العسكري، ص١٠٣.

(٧٥) الانقلاب الفاشل في تركيا، المصدر السابق، ص١.

(٧٦) أسرار شبارو، أسباب بارزة لفشل الانقلاب العسكري في تركيا. متاح على الموقع ص٢. http://www.annahar.com

(٧٧) المصدر نفسه، ص٢.

(٧٨) الانقلاب الفاشل في تركيا، المصدر السابق، ص٢.

(٧٩) گول، الانقلاب العسكري، ص٢٢١.

(٨٠) شبارو، أسباب بارزة لفشل الانقلاب، ص١.

(٨١) گول، الانقلاب العسكري، ص١٩٨.

(٨٢) المصدر نفسه، ص٢٠٠.

(٨٣) المصدر نفسه، ص٢٠١.